Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i1

موقف مجلس النواب العراقي من القضية الفلسطينية 1948-1958

علي وبلان طعان
قسم التاريخ ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ذي قار ـ ذي قار ـ العراق
ali.w.taaein@utq.edu.iq

أثمار عبد الحسين مطلك
قسم التاريخ ـ كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة ذي قار ـ ذي قار ـ العراق
dr.Athmir.A.Hussein@utq.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث موقف مجلس النواب العراقي من القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 1948 حتى عام 1958، وهي مرحلة مفصلية في التاريخ العربي الحديث تميزت بتصاعد الصراع العربي–الصهيوني، وتعدد المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بفلسطين. وقد ركز البحث على تحليل مضامين مداولات النواب العراقيين، واستعراض خطاباتهم ومداخلاتهم المتعلقة بالقضية الفلسطينية، باعتبار مجلس النواب مرآة للرأي العام العراقي ومؤشرًا على اتجاهات السياسة الرسمية. أظهرت المداولات النيابية رفضًا صريحًا لنكبة 1948 ونتائجها، وتنديدًا باتفاقيات الهدنة، كما رفض النواب إسقاط الجنسية عن الفلسطينيين المقيمين في العراق، وعدّوا ذلك خروجًا عن مبادئ العروبة. وقد أثار التصريح الثلاثي البريطاني–الأمريكي–الفرنسي عام 1950، وتصريح ونستون تشرشل الموالي للصهيونية، انتقادات واسعة داخل المجلس، إذ عُدّت مؤشرات على الانحياز الغربي لإسرائيل. كما شكل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 منعطفًا مهمًا، عبّر فيه النواب عن تضامنهم الكامل مع مصر وفلسطين، مطالبين بتحرك عربي موحد. وبرزت مواقفهم الرافضة لانضمام العراق إلى حلف بغداد، لما له من آثار سلبية على وحدة الصف العربي. وفي أواخر عام 1957 وبداية 1958 اتخذت الحكومة العراقية بقيادة عبد الذهاب مرجان مواقف اكثر صرامه تجاه اسرائيل واكدت في جلسات المجلس استعداد العراق لدعم القضية الفلسطينية سياسيا و ماديا . خلص البحث إلى أن مجلس النواب العراقي لم يكن طرفًا محايدًا، بل أدى دورًا نشطًا في التعبير عن الرفض الشعبي للمشروع الصهيوني، ودعم الحق الفلسطيني بكل وضوح وثبات.

الكلمات المفتاحية : نكبة 1948 ، **اسقاط الجنسية ، تصريح تشرشل ، البيان الثلاثي.**

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i1

The Iraqi Parliament's position on the Palestinian issue 1948-1958

Ali Wablan Taan
Department of History – College of Education for Human Sciences – University of Dhi Qar – Dhi Qar – Iraq
ali.w.taaein@utq.edu.iq

Athmar Abdul Hussein Mutlaq
Department of History – College of Education for Human Sciences – University of Dhi Qar – Dhi Qar – Iraq
dr.Athmir.A.Hussein@utq.edu.iq

Abstract

This research examines the position of the Iraqi Parliament on the Palestinian issue during the period from 1948 to 1958, a pivotal period in modern Arab history marked by the escalation of the Arab-Zionist conflict and the multiplicity of international and regional initiatives related to Palestine. The research focused on analyzing the content of the deliberations of Iraqi representatives, reviewing their speeches and interventions related to the Palestinian issue. Considering the House of Representatives as a mirror of Iraqi public opinion and an indicator of official policy directions, parliamentary deliberations demonstrated an explicit rejection of the 1948 Nakba and its consequences, and denounced the armistice agreements. Representatives also rejected the revocation of citizenship from Palestinians residing in Iraq, considering it a departure from Arab principles. The 1950 British-American-French tripartite declaration, and Winston Churchill's pro-Zionist statement, sparked widespread criticism within the Council, as they were seen as indications of Western bias towards Israel. The 1956 Tripartite Aggression against Egypt also marked a significant turning point, with representatives expressing their full solidarity with Egypt and Palestine, calling for a unified Arab response. Their positions were particularly vocal in their rejection of Iraq's accession to the Baghdad Pact, citing its negative impact on Arab unity. In late 1957 and early 1958, the Iraqi government, led by Abdul-Dhahab Marjan, took a more stringent stance against Israel and affirmed in council sessions Iraq's readiness to support the Palestinian cause politically and materially. The study concluded that the Iraqi Parliament was not a neutral party, but rather played an active role in expressing popular rejection of the Zionist project and clearly and steadfastly supporting Palestinian rights.

Keywords: 1948 Nakba, revocation of citizenship, Churchill’s statement, the Tripartite Declaration.

المقدمة

مثّلت القضية الفلسطينية خلال عقدٍ حافلٍ بالأحداث بين عامي 1948 و1958، محورًا رئيسيًا في الخطاب السياسي العراقي، لا سيّما في مناقشات مجلس النواب، الذي عبّر عن توجهات النخبة العراقية إزاء واحدة من أخطر قضايا الصراع العربي–الصهيوني. وقد جاءت هذه الفترة محمّلة بتطورات حاسمة، أبرزها نكبة فلسطين عام 1948، وتصاعد موجات الهجرة اليهودية، وإقرار قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود، إلى جانب التصريح الثلاثي (1950)، وتصريح تشرشل الشهير، وأخيرًا العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وكلها شكلت نقاط اشتعال سياسي ألقت بظلالها على مواقف النواب العراقيين وخطاباتهم تحت قبة البرلمان.

انقسمت المواقف النيابية تجاه فلسطين ما بين إدانة حازمة للمشروع الصهيوني ومناصرة واضحة للشعب الفلسطيني، وبين نقدٍ لسياسات الحكومة العراقية في تعاملها مع تطورات القضية، خاصة في ظل انخراط العراق في تحالفات إقليمية مثيرة للجدل، كمشروع القيادة العربية المشتركة وحلف بغداد. وقد تحوّلت جلسات مجلس النواب في كثير من الأحيان إلى ساحة سجال حاد بين المعارضين للسياسة الحكومية والمؤيدين لها، بما يعكس حيوية الحياة السياسية العراقية آنذاك.

يهدف هذا البحث إلى تحليل موقف مجلس النواب العراقي من القضية الفلسطينية خلال المدة 1948–1958، بالاعتماد على مضامين المناقشات البرلمانية، وخطب النواب، وردود الوزراء، بوصفها وثائق تعبّر عن تفاعل رسمي وشعبي مع القضية، ضمن سياق إقليمي متغير. ويتوزع البحث على محورين:

– الأول يتناول المدة 1948–1953، ويركز على التفاعل مع تداعيات النكبة وتحديات ما بعد الحرب.

– والثاني يغطي المدة 1953–1958، مسلطًا الضوء على تأثير التحالفات الدولية، والعدوان الثلاثي، وما تلاه من انقسامات داخلية في الطرح السياسي تجاه فلسطين.

بعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947(الروسان ، محمد ، 1979، ص248)، وقرار بريطانيا بالانسحاب من فلسطين في 15 أيار 1948، أرسلت الدول العربية جيوشها، ومنها الجيش العراقي، للتصدي للمشروع الصهيوني (رشيد ، مهند كاظم ، 2011 ، ص109). وعلى الرغم من تحقيق الجيوش العربية انتصارات أولية، إلا أن التدخل البريطاني والأمريكي أدى إلى فرض هدنة أولى في 11 حزيران 1948، وهو ما قوبل برفض واسع في العراق، سواء على المستوى الشعبي أو النيابي (البكاء ، طاهر خلف ، 1983 ، ص221_231). في خطاب العرش يوم 21 حزيران 1948، بررت الحكومة العراقية قبول الهدنة بأنه كان محاولة لإيجاد حل عادل بالطرق السلمية، مؤكدة أن الجيوش العربية كانت تسيطر على الموقف العسكري (العكام ، عبد الأمير هادي ، 1980 ، ص130_131). لكن هذا التبرير لم يرضِ الأوساط النيابية عقد مجلس النواب جلسة خاصة ناقش فيها القضية الفلسطينية، حيث تصدّر النائب محمد مهدي كبة نائب بغداد المداخلات، وقدم انتقادات لاذعة إلى السياسة البريطانية، متهماً إياها بالضغط على الدول العربية لفرض الهدنة ومنع تسليحها (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 1948 ، ص2).

واجبار الحكومات العراقية المتعاقبة، التي اعتبرها لم تقدّم دعماً حقيقياً لفلسطين واكتفت بالتصريحات كما رفض مقولة صالح جبرأن تنفيذ معاهدة بورتسموث كان سيغيّر موقف بريطانيا وأمريكا من فلسطين. وطالب النواب، نتيجة لهذه المواقف، بتشكيل وفد نيابي لزيارة جبهات القتال في فلسطين وقد تم إرسال الوفد فعلاً إلى الأردن وفلسطين وسوريا، حيث التقى الملك عبد الله ، والوصي عبد الإله، والقادة العسكريين، ورفع لاحقًا تقريرًا مفصلاً أشار فيه إلى سوء الاستعداد والتدخلات السياسية التي أضعفت الجهد العسكري العربي (الحسني ، عبد الرزاق ، ص194).

في هذه المرحلة قدم النائب موحان الخير الله نائب المنتفك اقتراحًا خلال مناقشة الميزانية بفرض ضريبة خاصة لدعم القضية الفلسطينية، مؤكداً استعداد الشعب العراقي للتضحية بالأموال والرجال (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 12 تموز 1948 ، ص83). كما ناقش المجلس تعديل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938، وشدد النواب، منهم حسين جميل نائب بغداد وعبد الرزاق الحمود نائب البصرة على ضرورة مواجهة النشاط الصهيوني قانونيًا باعتباره تهديدًا خطيرًا, وطالبوا بوضع تعريف دقيق للصهيونية لضمان فعالية القانون (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 10 تموز 1948 ، ص51). استجابت الحكومة لهذه المطالب ووافقت على إحالة مشروع تعديل القانون إلى اللجنة الحقوقية وشملت التعديلات تجريم الترويج للصهيونية أو المساهمة في دعمها (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 10 تموز 1948 ، ص51) ، واعتُبرت جرائم الصهاينة في فلسطين على

مستوى جرائم النازية، ويُعاقب مرتكبوها بالإعدام أو السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الثامنة ، ص96). في جلسة أخرى بتاريخ 28 أيلول 1948، أكد النائب عبد المجيد عباس نائب المنتفك أن قضية فلسطين ليست قضية دولة أو زعيم بل هي قضية الأمة العربية كلها، وأن التهاون فيها خيانة تُحاسب عليها الأجيال (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الثالثة عشر ، ص173). وفي 18 تشرين الثاني 1948 تقدم عدد من النواب بطلب لعقد جلسة مشتركة لمجلس الأمة (النواب والأعيان) لمناقشة التطورات في فلسطين، ووافق رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي على ذلك, عقدت الجلسة في 24 تشرين الثاني وانتهت بصدور قرار نيابي رسمي في 28 تشرين الثاني يوجه الحكومة العراقية والعربية إلى :

1. إعداد خطة عسكرية عربية موحدة للدفاع عن فلسطين.

2. إعداد خطة سياسية عربية واضحة لمنع قيام دولة يهودية.

3. استخدام جميع الوسائل العسكرية والسياسية لتطهير فلسطين، بما فيها القدس، من العصابات الصهيونية.

وفي أواخر العام تابع المجلس تطورات مشروع حكومة عموم فلسطين (السبعاوي ، فهد عباس سليمان ، 2006 ، ص87)، وأبدى اهتمامًا بمؤتمر أريحا , الذي عقدته الأردن لضم الضفة الغربية وهو ما اعتُبر تطورًا حساسًا في الموقف العربي وقد اتخذ مجلس النواب العراقي عدة قرارات:

رفض واضح وقوي للهدنة، ودعوة لاستئناف القتال.

انتقادات لاذعة للسياسة البريطانية ودورها في دعم المشروع الصهيوني.

جهود فعلية من مجلس النواب، مثل إرسال وفد إلى الجبهات، ومناقشة تشريعات لمحاربة الصهيونية, تحفيز الحكومة لاتخاذ مواقف أكثر جرأة تجاه فلسطين، والدعوة لوحدة عربية سياسية وعسكرية تأكيد النواب أن قضية فلسطين ليست عابرة، بل قضية وجود ومصير لكل العرب (العكام ، عبد الامير هادي ، 1980 ، ص102). ضمن سياق الموقف النيابي العراقي من تطورات القضية الفلسطينية عام 1948، برزت مداخلات عدد من النواب الذين لعبوا دورًا رقابيًا واضحًا تجاه سياسات الحكومة، وعكسوا من خلال استجواباتهم وملاحظاتهم عمق التفاعل داخل مجلس النواب مع الأحداث الجارية في فلسطين والمنطقة, فقد تقدم النائبان محمد حديد نائب الموصل وعبد الرزاق الحمود نائب البصرة باستفسارات مباشرة إلى رئيس الوزراء بشأن موقف الحكومة من مقررات مؤتمر أريحا، مؤكدين أن العراق لا يعترف بها (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 19 كانون الأول 1948 ، ص66) ، وأن موقفه يجب أن يبقى منسجمًا مع قرارات جامعة الدول العربية, وفي السياق ذاته، عبّر النائب موحان الخير الله عن استيائه من المواقف العربية المتراخية، واعتبر أن إنقاذ فلسطين يتطلب التضحية ووحدة الصف العربي (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 19 كانون الأول 1948 ، ص66).

وفي جلسات لاحقة دافع النائب محمد جواد حيدر نائب المنتفك عن أهمية تجاوز الخلافات الداخلية وتعزيز التضامن العربي، منتقدًا الهجوم على الملك عبد الله، ومؤكدًا أن الوحدة هي السبيل الأنجح لمواجهة المشروع الصهيوني (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 19 كانون الأول 1948 ، ص66). كما برز النائب حسين جميل نائب بغداد بشكل لافت في عدة مداخلات، حيث طالب الحكومة بتوضيح موقفها من الدول التي اعترفت بـ"إسرائيل"، مستنكرًا عدم الالتزام بمقررات مؤتمر بلودان (الدليمي ، علي حسين ، 1999، ص41).

1946، التي دعت إلى قطع العلاقات مع هذه الدول (عبد ، عبد الله كاظم ، 2007 ، ص12). ووجه كذلك تساؤلات بشأن استمرار ضخ النفط العراقي إلى مصفاة حيفا، محذرًا من أن ذلك قد يصب في خدمة القوات الصهيونية (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 11 تموز 1948 ، ص63). وتساءل النائب عبد الرحمن الجليلي نائب الموصل عن مدى جدوى استمرار المعاهدة العراقية البريطانية، في ظل ما وصفه بتقاعس بريطانيا عن دعم العراق في مواجهة المشروع الصهيوني (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، 15 تموز 1948 ، ص113_114) ، فيما اقترح النائب فائق السامرائي، برفقة مجموعة من النواب، عقد جلسة خاصة لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية بشكل أوسع أما في ما يتعلق باستقالة وزير الدفاع صادق البصام، فقد أثارت هذه الخطوة مداخلات نيابية عديدة، حيث طالب النائب يوسف المولى نائب بغداد بتوضيح أسباب الاستقالة، وربطها بخلافات حول السياسة الخارجية (الدورة الثانية عشر ، 15 تموز 1948 ، ص113_114) ، فيما شارك عبد الرزاق الشيخلي ومحمد مهدي كبة نائبي بغداد في النقاش (كاظم ، حيدر عطية ، ص256) ، واعتبر النائب عبد الرزاق الحمود أن الاستقالة تمثل "هزة

سياسية" كان يجب التريث في التعامل معها لما لها من أثر على دعم القضية الفلسطينية (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الثانية عشر ، ص166). من جانب آخر، وجه النائب حسن عبد الرحمن نائب البصرة نقدًا لاذعًا للحكومة، معتبرًا أن موقفها من اعتراف بريطانيا بـ"إسرائيل" لم يكن بمستوى الحدث، وطالب باتخاذ خطوات أكثر حزمًا (الدورة الثانية عشر ، الجلسة الحادية عشر ، ص161). ضمن سياق مداولات مجلس النواب العراقي عام 1948 بشأن القضية الفلسطينية (الدورة الثانية عشر ، الجلسة السابعة عشر ، ص231_232) ، استمرت المؤسسة التشريعية في التعبير عن موقف حازم ورافض لأي تسوية دائمة مع الكيان الصهيوني، كما أبدت قلقها من أي اتفاقات اقتصادية أو سياسية قد تسهم في دعم المشروع الصهيوني، لا سيما في ظل الضغوط الدولية المتزايدة على الحكومة العراقية للقبول بواقع جديد في فلسطين (الدورة الثانية عشر ، الجلسة السابعة عشر ، 231_232).

وفي هذا السياق، تفاعل النواب بشكل لافت مع تصاعد الأحداث في فلسطين، لا سيما خلال حصار الجيش المصري في الفالوجة، حيث خرجت مظاهرات واسعة في بغداد وعدد من المدن العراقية، تبعتها مذكرة نيابية موقعة من 25 نائبًا بتاريخ 3 كانون الثاني 1949، تطالب الحكومة بانتهاج سياسة أكثر فاعلية، من بينها التعاون العسكري مع مصر، واستخدام النفط كورقة ضغط ضد الدول الداعمة لـ"إسرائيل" (نذير ، عدنان سامي ، ص448).

وتكررت مداخلات النواب داخل المجلس حول ضعف الأداء العربي العسكري، حيث وجّه النائب عبد الرحمن الجليلي انتقادات لعدم تحرك الجيوش العربية رغم الخروقات الصهيونية (حمدان ، أحمد عوض ، 2012 / ص101_104) ، متسائلًا عن جدوى بقاء تلك الجيوش (الدورة الثانية عشر ، الجلسة التاسعة عشر ، ص252). كما استنكر النائب محمد مهدي كبة في جلسة 23 تشرين الأول، تردد العراق في استئناف القتال، مؤكدًا أن الانقسام العربي لا يبرر الموقف السلبي (الدورة الثانية عشر ، الجلسة السابعة ، ص98_99). وشاركه الرأي النائب عبد الرزاق الحمود، الذي عبّر عن رفضه لترك مصر تواجه وحدها العدوان، مشيرًا إلى وجود ضغوط بريطانية تحول دون تحرك العراق (الدورة الثانية عشر ، الجلسة السابعة ، ص98_99). وبناءً على تلك الضغوط النيابية والشعبية، أرسلت الحكومة العراقية وفدًا إلى القاهرة ضم محمد فاضل الجمالي واللواء إسماعيل صفوت، واقترح الوفد وضع الجيش العراقي تحت القيادة المصرية، وتقديم دعم عسكري ومالي، إلا أن مصر رفضت تحمل هذه المسؤوليات . وعلى الرغم من إرسال العراق طائرات وفوجًا عسكريًا في تشرين الثاني، لم تُسند إليه مهام قتالية فعالة (الدورة الثانية عشر ، الجلسة السابعة ، ص98). وقد استمر مجلس النواب العراقي في رفض أي محاولة لإقرار هدنة دائمة، حيث أعلنت الحكومة بتاريخ 28 كانون الأول التزامها بموقف مجلس الأمة الرافض للتقسيم، والداعي إلى إقامة دولة عربية موحدة في فلسطين (جاسم ، فاطمة فالح ، 2012 ، ص152). وعبّر النواب عن رفضهم للضغوط الدولية، وأصروا على مواصلة دعم القضية الفلسطينية، مؤكدين أن التراجع في هذه المرحلة سيمثّل خطرًا استراتيجيًا على الأمة العربية (نعيمة ، رنا عاصي ، ص124). وهكذا، شكّلت مناقشات مجلس النواب العراقي في نهاية عام 1948 امتدادًا لمواقفه السابقة الرافضة للتنازلات، والداعية إلى سياسة خارجية أكثر صلابة، تعكس نبض الشارع العراقي وتطلعاته نحو دعم فلسطين بكل الوسائل الممكنة (المحمدي ، عدي حميد حايف ، 2011 ، ص203).

في ظل التحولات الحاسمة التي شهدتها القضية الفلسطينية عام 1949، ناقش مجلس النواب العراقي في جلساته خلال تلك السنة، ولا سيما في الجلستين السادسة والتاسعة، التطورات المتسارعة في فلسطين، مع التركيز على موقف الحكومة العراقية، وهجرة اليهود العراقيين، والعلاقات مع بريطانيا (الروسان ، محمد ، 1979، ص266). وقد اتسمت تلك النقاشات بحدة الطرح وعمق القلق تجاه مستقبل القضية الفلسطينية وموقع العراق ضمن المعادلة الإقليمية والدولية (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الأولى ، ص1).

فقد جاء عام 1949 في أعقاب النكبة الكبرى عام 1948، لكنه شهد تطورات لا تقل خطورة، أبرزها توقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وكل من مصر ولبنان والأردن وسوريا، والتي كَرَّست الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل بعد الحرب (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الأولى ، ص1). كما تم قبول إسرائيل عضوًا في الأمم المتحدة في أيار 1949، ما اعتُبر تصعيدًا خطيرًا في سياق شرعنة الاحتلال (الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة الحادية عشر ، ص157). بالتوازي مع ذلك، بدأت تظهر بوادر هجرة منظمة ليهود العراق إلى إسرائيل، وسط تقارير عن تهريب أموال وخروج أعداد كبيرة من الشباب، وهو ما أثار قلقًا واسعًا داخل الأوساط السياسية العراقية (الدورة الانتخابية الثانية عشرة , 9 حزيران 1949, ص826-827). في هذا السياق، شهدت الجلسة السادسة المنعقدة في 20 شباط 1950 نقاشات واسعة حول هذه التطورات, دعا النائب علي كمال (نائب السليمانية) إلى معالجة قضية هجرة اليهود العراقيين بطريقة واقعية، واقترح السماح لمن يرغب

بالمغادرة بذلك، شريطة الحفاظ على ولائهم، فيما يُمنح الخيار للبقاء فقط لمن يُثبت إخلاصه للعراق (الدورة الثانية عشر ، الجلسة السادسة ، ص91). كما لم يستبعد اتخاذ إجراءات صارمة قد تصل إلى الطرد، في حال ثبت وجود "خيانة"، مؤكدًا أن ذلك سيُعيد التوازن والثقة بين مكونات المجتمع العراقي (الكناني ، جلال كاظم محسن ، 2023). وفيما يخص القضية الفلسطينية، شدد كمال على أهمية دعم المهجرين الفلسطينيين الذين تكبدوا خسائر كبيرة، داعيًا إلى موقف عربي موحد لحماية الأرض الفلسطينية من الضياع بعد توقيع اتفاقيات الهدنة (زغير ، فهد أمسلم ، 2020).

من جانبه، ركز النائب عبد الكريم كنه (نائب بغداد) على ضرورة بلورة موقف عراقي مستقل في قضية فلسطين، منتقدًا ما أسماه بـ"العبارات المبهمة" في منهاج الحكومة تجاه هذه القضية المصيرية، خاصة بعد قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، وما ترتب على ذلك من تعقيدات سياسية وقانونية. ودعا الحكومة إلى الاستعداد لتحمل المسؤولية منفردة في حال تقاعست الدول العربية الأخرى، مؤكدًا على أن الحديث عن "السلام" مع إسرائيل في ظل استمرار الاحتلال والعدوان هو "خداع سياسي"، لأن الواقع الفعلي هو حالة حرب قائمة (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة السادسة ، ص93).

أما النائب يوسف المولى (نائب بغداد)، فقد وجّه نقدًا حادًا إلى بريطانيا، واصفًا موقفها تجاه القضية الفلسطينية بأنه يتسم بالنفاق السياسي. وأشار إلى أن معاهدة 1932 تلزم بريطانيا بتزويد العراق بالسلاح، لكن الأخيرة امتنعت عن ذلك بحجة الخوف من استخدامه ضد اليهود، في وقت كانت تطلق فيه الأرصدة المجمدة لصالح إسرائيل. كما ذكّر المولى بسكوت بريطانيا عن إسقاط الصهاينة لخمس طائرات بريطانية، في مقابل تدخلها العسكري في اليمن لأسباب أقل شأنًا، ما عكس - من وجهة نظره - سياسة استعمارية منحازة. وخلص إلى أن بريطانيا لا تستحق وصف "الحليف"، ما لم تُظهر مواقف مادية ملموسة لصالح العرب (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة السادسة ، ص95).

وفي الجلسة التاسعة، تناول النائب عبد الرزاق الحمود (نائب البصرة) قضية هجرة اليهود وتهريب أموالهم إلى فلسطين، محذرًا من تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني، ومؤكدًا أن الأسواق العراقية تعاني من ركود نتيجة بيع ممتلكات اليهود قبل مغادرتهم. كما أشار إلى ظاهرة هروب الشباب اليهودي من الخدمة العسكرية، وسط تقاعس واضح من السلطات الأمنية، داعيًا إلى سياسة حازمة تشمل تخيير من تبقى من اليهود بين البقاء المشروط أو المغادرة مع مصادرة أموالهم. كما اقترح إصدار بيان رسمي يعلن سحب الجنسية عن كل يهودي يغادر العراق، في ظل بقاء العراق في حالة حرب قانونية مع إسرائيل (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص131). ورغم خطورة هذه الطروحات، فإن رد رئيس الوزراء توفيق السويدي لم يرقَ إلى تطلعات بعض النواب، إذ أكد أن الموضوع قيد الدراسة من قبل عدة وزارات معنية، مثل العدل والداخلية والمالية، وأن الحكومة ستعرض التدابير قريبًا على المجلس. إلا أن هذا الرد قوبل بامتعاض النائب الحمود، الذي اعتبر أن القضية تمس السيادة الوطنية ووحدة البلاد الاقتصادية والسياسية، وبالتالي يجب أن تكون من صلب مسؤولية رئيس الوزراء مباشرة (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص131).

شهد مجلس النواب العراقي خلال النصف الأول من عام 1950 مناقشات حيوية تناولت قضية إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين في سياق تصاعد الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى فلسطين المحتلة، وما رافقها من تداعيات اجتماعية واقتصادية وأمنية أثارت قلق الدولة (التكريتي ، سمير عبد الوهاب عبد الكريم ، 1987 ، ص14). وفي ظل أجواء سياسية مشحونة بعد نكبة عام 1948، قدّمت حكومة توفيق السويدي، عبر وزير داخليتها صالح جبر، في جلسة مجلس الأمة, برئاسة عبد الوهاب مرجان بتاريخ 2 آذار 1950، لائحة قانونية مستعجلة لتعديل قانون إسقاط الجنسية رقم (62) لسنة 1933، تهدف إلى تنظيم مغادرة اليهود الذين لم يعودوا يرغبون بالبقاء في العراق (الموسوي ، حميد رزاق نعمة ، 1997 ، ص219).

بيّن وزير الداخلية أن اللائحة جاءت نتيجة "الوضع الشاذ" الناتج عن ازدياد هجرة اليهود، وتحولها من حالات فردية إلى ظاهرة جماعية منظّمة، وتصفية ممتلكاتهم علنًا. كما أشار إلى أن الحكومة حاولت معالجة الظاهرة بالحكمة والروية دون عنف، من خلال التواصل مع وجهاء الطائفة اليهودية، لكن دون جدوى، مؤكدًا أن بقاء غير الراغبين في العراق لا يخدم المصلحة الوطنية، وأن التشريع الجديد جاء لمواجهة هذه الحالة الاستثنائية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص142). أيد معظم النواب مشروع اللائحة من حيث المبدأ، إلا أنهم أبدوا جملة من التحفظات الجوهرية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص143). فقد دعا النائب فائق السامرائي نائب بغداد إلى إطار تشريعي أشمل لا يقتصر على إسقاط الجنسية، بل يشمل تجميد أموال اليهود المهاجرين وتحديد المبالغ المسموح بتحويلها، مقترحًا وضع سقف قدره (200) دينار للشخص الواحد، محذرًا من آثار هذه الهجرة على التمثيل النيابي مستقبلاً، ووصف الظاهرة بأنها "سرطان" يجب استئصاله تشريعيًا (الدورة الثانية عشرة ،

الجلسة العاشرة ، ص143). وأبدى السامرائي اعتراضه لاحقًا على وصف الوزير لمداخلات النواب بأنها اندفاعية، مؤكدًا أن النواب ينطلقون من حرص على كيان الدولة لا من موقف عدائي تجاه الطائفة (جريدة الاتحاد الدستوري ، 1951).

وأيّد النائب صالح بحر العلوم نائب كربلاء العلوم مشروع القانون، لكنه طالب بأن تكون سلطة إسقاط الجنسية بيد وزير الداخلية لا مجلس الوزراء، نظرًا لارتباط المسألة بالأمن والسيادة (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص143). فيما اعتبر النائب يوسف المولى نائب بغداد أن النصوص غير مُلزِمة بما يكفي، ودعا إلى إلزام الحكومة بإسقاط الجنسية فورًا على من يهاجر أو يهرب، مشيرًا إلى أن من يغادر إلى "إسرائيل" يُعد بمثابة عميل أو عنصر في "الطابور الخامس" (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص144).

أما النائب خليل إسماعيل نائب العمارة، فرغم تأييده العام للائحة، فقد قدم سلسلة ملاحظات لغوية وقانونية، منها استبدال عبارة "لمجلس الوزراء" بـ"على مجلس الوزراء"، ورفض تعبير "أمام موظف" باعتباره فضفاضًا، مقترحًا أن يُحدد النص الجهة المختصة كضباط شرطة أو موظفين معينين بإرادة ملكية، كما دعا إلى دقة أكبر في صياغة عبارات مثل "مهلة شهر"، ولفت إلى غموض عبارة "صورة غير مشروعة"، مطالبًا بتحديد جهة البت في المخالفات (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص144) ، ودعا إلى منح مدة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يُسقط جنسيته قبل المغادرة، لتسوية حقوقه القانونية، كما رفض ما ورد في المادة الخامسة من إمكانية إنهاء العمل بالقانون قبل انتهاء مدته الأصلية، معتبرًا ذلك إخلالًا باستقرار التشريع (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص144). فيما اكد النائب عبد الرحمن الجليلي نائب الموصل على ضرورة تنظيم الجوانب المالية المتعلقة بممتلكات اليهود، أسوة بإجراءات "إسرائيل" ضد أموال العرب الفلسطينيين، لتحقيق مبدأ المعاملة بالمثل (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص144). فيما رفض النائب نصرت الفارسي نائب بغداد أسلوب الاستعجال في تقديم اللائحة، محذرًا من أن ذلك قد يؤدي إلى نتائج سلبية داخليًا ودوليًا، وأشار إلى غموض النص الذي يمنح مجلس الوزراء سلطة تقديرية في إسقاط الجنسية دون إلزام، داعيًا إلى إحالة المشروع إلى لجنة نيابية مختصة (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص145).

ومن جهته، أشار النائب داود السعدي نائب بغداد إلى ضعف الصياغة القانونية والمبنى التشريعي، مقترحًا سبعة تعديلات جوهرية على النص، منها معالجة وضع المرأة اليهودية التي تُسقط جنسيتها بينما يبقى أولادها القُصّر عراقيين، ما يُحدث إشكالاً قانونيًا غير محسوم (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص147). وأيد النائب محمد رضا الشبيبي نائب بغداد المشروع من حيث المبدأ، لكنه شدد على ضرورة إحالة اللائحة إلى اللجنة الحقوقية لتدقيق صياغتها، كما ألمح إلى احتمال وجود أهداف سياسية وراء المشروع، وهو ما رآه من حق الحكومة، شريطة وضوح الصياغة. أما النائب عبد الرزاق الشيخلي، فقد وافق على مشروع اللائحة، مع اعتراضه على غياب توضيحات حكومية حول مصير الأموال والممتلكات التي يتركها اليهود، وما إذا كانت هناك ضوابط للمبالغ المسموح بتحويلها للخارج. بينما انتقد النائب عبد الرزاق الحمود صيغة النص التي استخدمت "لمجلس الوزراء"، معتبراً أنه ينبغي أن تكون الصيغة "واجب عليه" منعاً للتأويل أو التراخي في التنفيذ (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص147). ورغم تنوع الملاحظات، لم يطالب أكثر من عشرة نواب من أصل (138) بإدخال تعديلات على اللائحة، ستة منهم شددوا على أهمية تجميد الأموال وتنظيم التحويلات، وأربعة طالبوا بإحالة اللائحة إلى لجنة قانونية مختصة، إلا أن المجلس رفض هذا المقترح، وتم تمرير اللائحة (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص149).

وفي ختام الجلسة، قدّم رئيس الوزراء توفيق السويدي تبريرًا سياسيًا مباشرًا لتقديم هذا القانون، قائلًا: "نحن نريد التخلص من اليهود، وهم يريدون التخلص منا"، معتبرًا أن اللائحة تمثل الحل الوسط بين خيارين متطرفين، وقد وافق عليها المجلس دون معارضة تُذكر (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص149).

لاحقًا، وفي الجلسة السابعة عشرة من نفس العام، تحوّل النقاش النيابي باتجاه القضية الفلسطينية من زاوية أخرى، حيث دعا النائب علي كمال إلى منح حرية الخيار لليهود بين البقاء أو الرحيل وفق مبدأ الولاء، رافضًا أسلوب القسر، كما طالب بدعم المهجّرين الفلسطينيين وتسهيل قبول اللاجئين منهم في العراق. وفي جلسة لاحقة بتاريخ 5 نيسان 1950، طرح علي كمال سؤالًا نيابيا حول إمكانية منح الجنسية العراقية للفلسطينيين ممن يمارسون مهنًا حرة، لمعالجة نقص اليد العاملة الناتج عن مغادرة اليهود. وقد أكد وزير الداخلية أن العراق يرحّب بالفلسطينيين كأبناء له، وأن الحكومة تعمل على إعداد لائحة خاصة بمنحهم الجنسية وإعفائهم من الرسوم المالية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص238).

شهدت مناقشات مجلس النواب العراقي خلال الفترة الممتدة بين عامي 1950 و1952 نشاطًا نيابيا ملحوظًا تناول مستجدات القضية الفلسطينية ضمن سياق السياسة الخارجية للدولة، وفي ضوء التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة (العارضي ، عادل غانك حسن ، 2018 ، ص126)، وقد تمحورت هذه المناقشات حول ثلاث قضايا رئيسة: العلاقات العراقية مع الدول الإسلامية الصاعدة كأداة لتعزيز الدعم للقضية الفلسطينية، الموقف من ضم الضفة الغربية من قبل الأردن، والتفاعل مع القرارات الدولية التي بدت منحازة للكيان الصهيوني ((الدورة الثانية عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص238).

في إطار توثيق العلاقات مع الدول الآسيوية الإسلامية، ناقش المجلس تصديق معاهدة الصداقة مع باكستان الموقعة في شباط 1950، حيث اعتبرها النواب، ومنهم رشدي الجلبي (نائب الموصل) وصالح بحر العلوم (نائب كربلاء)، خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم القضايا العربية، خصوصًا وأن باكستان أبدت مواقف مؤيدة للعرب في الأمم المتحدة، لا سيما في مواجهة العدوان الصهيوني. وأكد رئيس الوزراء توفيق السويدي آنذاك أن سياسة العراق الخارجية تهدف إلى تعزيز التعاون مع الدول الآسيوية بما يخدم الموقف العربي في الساحة الدولية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الخامسة والعشرون ، ص333). من جهة أخرى، أثار قرار ضم الضفة الغربية إلى الأردن عقب مؤتمر أريحا جدلًا واسعًا داخل مجلس النواب العراقي (العلواني ، علي حسين ، ص27). في حين عبّر نواب مثل رشدي الجلبي (الموصل) ومتي سرسم (الموصل) عن تأييدهم للضم واعتبروه تعبيرًا عن إرادة أهل الضفة، أبدى آخرون قلقهم من التناقض بين هذا الموقف ومقررات الجامعة العربية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرون ، ص397). وفي هذا السياق، طرح إسماعيل الغانم (نائب بغداد) سؤالًا حول التناقض بين تصريحات الحكومة العراقية وموقفها الرسمي في الجامعة العربية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الرابعة والأربعون ، ص684) ، ما أدى إلى سجال مع وكيل وزير الخارجية شاكر الوادي الذي حاول تبرير هذا التباين (البدري ، عبد الحميد شندي عوان ، 2012 ، ص123). وقد أشار بعض النواب إلى أن الجامعة العربية باتت عاجزة عن اتخاذ موقف موحد، وطالبوا بموقف عراقي أكثر انسجامًا مع الثوابت القومية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الرابعة والأربعون ، ص685).

كما أثار البيان الثلاثي الصادر عن بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا عام 1950، والذي تضمّن ضمان أمن إسرائيل وحدود الهدنة، انتقادات حادة داخل المجلس. واعتبره نواب مثل عز الدين ملا (نائب أربيل) أنه بمثابة "إقرار للظلم"، فيما تساءل محمد مهدي كبة (نائب بغداد) عن جدوى السياسة العربية تجاه هذا البيان، وعبّر محمد صديق شنشل (نائب الموصل) عن رفضه لبقاء المعاهدة العراقية-البريطانية في ظل المواقف البريطانية الداعمة لإسرائيل. وقد اتسمت مواقف الحكومة العراقية في هذا الشأن بالتردد، حيث سعت للحفاظ على دور الوسيط بين الأطراف العربية المتنازعة، مع الحرص على عدم الانزلاق في مواجهات دبلوماسية حادة مع القوى الكبرى (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الرابعة والأربعون ، ص683).

أما في جلسات مناقشة خطاب العرش في كانون الأول 1950، فقد عبّر عدد من النواب عن استيائهم من ضعف الاهتمام الحكومي بالقضية الفلسطينية، ومنهم محمد جواد الخطيب (نائب بغداد) ورفيق السيد عيسى (نائب بغداد)، اللذان شددا على ضرورة تفعيل التعاون العربي وإيجاد حلول ملموسة لمشكلة اللاجئين (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الثانية والأربعون ، ص270). وقد أثار توفيق الفكيكي (نائب المنتفك) قضية حذف اسم فلسطين من خرائط بعض المؤسسات العراقية، معتبرًا ذلك تقصيرًا خطيرًا يرقى إلى حد التواطؤ الرمزي مع المشروع الصهيوني (بدر ، دعاء صباح ، 2016 ، ص116).

وفي سياق التصعيد الاقتصادي ضد الكيان الصهيوني، ناقش المجلس مشروع قانون مكافحة التهريب من الأراضي المحتلة، وقد أيده النواب مثل محمد مشحن الحردان (نائب لواء الديوانية) وجمال الراوي (نائب الأنبار) باعتباره أداة من أدوات المقاومة، في ظل تقاعس الدول العربية عن اتخاذ مواقف حاسمة (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الثالثة ، ص49). وطالب النواب بتشديد الرقابة ومنع تسرب البضائع الإسرائيلية، وتحميل المتورطين في التهريب مسؤوليات قانونية وأخلاقية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرون ، ص434). كما أبدى عز الدين النقيب (نائب ديالى) سخطه من الاكتفاء بالاحتجاجات، ودعا إلى إجراءات أكثر صرامة مثل قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الثامنة عشرة ، ص466) ، بينما انتقد جميل الأورفه لي (نائب ديالى) أداء الجامعة العربية ووصفه بـ"الكلام الفارغ" (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الثامنة عشرة ، ص467).

كما كان من أبرز القوانين التي أثارت جدلاً واسعًا قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين، والذي أُقر عام1951 لائحة قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية رقم (62) لسنة 1933، تلاه قانون تجميد أموالهم. ورغم الترحيب الذي لقيه القرار في بعض الأوساط السياسية، إلا أن نقاشات لاحقة كشفت عن تحفظات بشأن آلية استخدام تلك الأموال

(جريدة الزمان ، 1951) ، خاصة بعد مطالبة بعض النواب، مثل حسن عبد الرحمن (نائب البصرة)، بتخصيصها لدعم اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الثامنة والعشرون ، ص528). لكن الحكومة رفضت المقترح، مستندة إلى الإطار القانوني الضابط، وإلى المخاوف من ردود فعل إسرائيلية مقابلة (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الثامنة والعشرون ، ص529).

أخيرًا، أظهرت مناقشات المجلس أن عددًا من النواب، مثل سلمان الشيخ داود (نائب بغداد) ومحمد مشحن الحردان (الديوانية)، تبنوا مواقف قومية متشددة، مؤكدين أن استعادة فلسطين لا يمكن أن تتم إلا بالقوة، منتقدين ما وصفوه بـ"التقاعس العربي" و"التواطؤ الدولي" (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الرابعة والعشرون ، ص569). وقد نددوا بسياسات الحكومة التي اعتبروها مترددة وغير حاسمة، خصوصًا في ما يتعلق بالموقف من إسرائيل، والرد على سياساتها التوسعية (الدورة الثانية عشرة ، الجلسة الثالثة ، ص 49).

يبدو ان مداولات مجلس النواب العراقي خلال تلك الفترة انخراطًا جديًا في القضية الفلسطينية، حيث لعب النواب دورًا رقابيًا واضحًا على الحكومة، وسعوا للدفع بسياسات أكثر انسجامًا مع تطلعات الشارع العربي, غير أن المواقف الحكومية اتسمت في الغالب بالتردد والمواءمة بين الالتزامات العربية والضغوط الدولية، ما أفضى إلى فجوة واضحة بين الخطاب البرلماني المتشدد والخط الحكومي الحذر.

موقف مجلس النواب العراقي من القضية الفلسطينية (1953–1958)

شهدت القضية الفلسطينية بين عامي 1953 و1958 تطورات متسارعة تمثلت في استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الفلسطينية والأراضي الأردنية، إلى جانب محاولات الكيان الصهيوني تهويد القدس، وقد تفاعل مجلس النواب العراقي بفعالية مع هذه التطورات، وعدّ القضية الفلسطينية مسألة قومية تستوجب المتابعة والمواجهة (طاهر ، راضي دواي ، 2012 ، ص172). جاء في خطاب العرش الموجه إلى المجلس النيابي تأكيد الحكومة على التزامها بسياسة الدفاع عن القضايا العربية، وفي مقدمتها فلسطين، ومساندة العرب في نضالهم ضد الاستعمار, وقد أثارت هذه التصريحات سلسلة من التساؤلات البرلمانية حول جدية الموقف العربي والعراقي على حد سواء (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الأولى ، ص1).

عبّر عدد من النواب عن استيائهم من التوسع الإسرائيلي، ومن بينهم النائب أحمد النقيب (نائب البصرة)، الذي أشار إلى النوايا التوراتية لليهود باحتلال الأرض الممتدة بين النيل والفرات، منتقدًا محدودية الرد العربي (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الثالثة ، ص30). فيما وجه النائب رفائيل بطي(نائب بغداد) سؤالًا مباشرًا إلى وزير الخارجية حول الاعتداءات المتكررة على الأردن، مطالبًا بتوضيح موقف الحكومة والتدابير الفعالة المتوقعة (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الثالثة ، ص31). ورد الوزير توفيق السويدي بتقرير حول تلك التجاوزات، مشيرًا إلى الاختراقات الجوية والهجمات على قرى حدودية كـ "قلقيلية" و"علامية"، مؤكدًا تقديم الأردن احتجاجات رسمية. ورغم الرد الحكومي، أعرب النواب عن استيائهم من ما وصفوه بالمواقف الشكلية. فقد دعا بطي إلى تحرك عربي موحّد عسكريًا أو دبلوماسيًا، واقترح استخدام سلاح النفط ضد الدول الداعمة لإسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، متسائلًا: "كيف لا يستطيع ستون مليون عربي أن يستعيدوا أرضًا يسكنها مليونان؟" (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الحادية عشر ، ص178).

وفي سياق متصل، أثارت تصريحات رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل أمام الكونغرس الأميركي ومجلس العموم البريطاني، والتي عبّر فيها عن دعمه للصهيونية ورفضه تسليح العرب، موجة استياء شديدة داخل المجلس النيابي العراقي. فقد اعتبر النواب هذه التصريحات تأكيدًا جديدًا على انحياز بريطانيا التاريخي للحركة الصهيونية (الحسني ، عبد الرزاق ، 1988 ، 27/9). ألقى النائب عبد الغني الدللي (نائب المنتفك) خطابًا حذر فيه من خطورة ما جاء على لسان تشرشل، وطالب الحكومة باحتجاج رسمي، وهو ما أيده النائب صادق البصام (نائب بغداد) وعبد الكريم كنه (نائب بغداد) الذي رأى أن تصريح تشرشل يمثّل في جوهره إلغاءً فعليًا للمعاهدة العراقية البريطانية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة والعشرين ، 452). بينما أشار النائب شاكر ماهر (نائب بغداد) إلى أن هذه التصريحات تمثّل فرصة تاريخية للعراق لإلغاء المعاهدة والانسحاب من التحالف مع بريطانيا (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة والعشرين ، ص475).

وقد اتخذ عدد من النواب موقفًا أكثر تشاؤمًا، مثل النائب مسعود محمد (نائب أربيل) الذي سخر من ضعف المواقف الرسمية قائلًا: "أبشر بطول سلامة يا مربع"، تعبيرًا عن قناعته بعدم وجود رد عربي فاعل (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة

والعشرين ، ص477). أما داود الجاف (نائب كركوك) فقد طالب بحضور رئيس الوزراء لمناقشة القضية، داعيًا إلى وقفة وطنية واضحة ضد التصريحات البريطانية (الدوة الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة والعشرين ، ص480). وعلى صعيد الموقف الحكومي، حاول نائب رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي التخفيف من حدة التصريحات البريطانية، معتبرًا أن ما صدر عن تشرشل لا يمثل بالضرورة موقفًا رسميًا ملزمًا (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة والعشرين ، ص459) ، فيما أوضح الوزير السويدي أن الحكومة العراقية سترفع مذكرة احتجاج رسمية إلى لندن، واعتبر خطاب تشرشل انفعالًا عاطفيًا غير محسوب سياسيًا (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص565).

ورغم هذه التبريرات، استمرت الانتقادات النيابية، إذ دعا النائب حسن عبد الرحمن إلى رد عملي بتأميم شركات النفط البريطانية، فيما اعتبر محمد جواد الخطيب أن تصريح تشرشل امتداد للخذلان البريطاني للعرب منذ الثورة العربية الكبرى، وطالب باحتجاج عراقي حاسم. وختم عدد من النواب، مثل رفائيل بطي، طارق العسكري (نائب العمارة)، وأحمد النقيب بمطالبة العراق بتبنّي مواقف أكثر فعالية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص569)، ودعوا إلى تحرّك عربي حقيقي، لأن الاعتماد على الاحتجاجات اللفظية لم يعد يجدي نفعًا في مواجهة الدعم الغربي لإسرائيل(الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص570) .

عقب خطاب رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في 11 أيار 1953، الذي أظهر دعمه الواضح للصهيونية، تصاعدت حدة الاستنكار داخل مجلس النواب العراقي، حيث أجمع النواب على اعتبار التصريح اعتداءً على الكرامة العربية وخيانة لمبادئ معاهدة 1930. وقد رأى النائب عبد الغني الدللي أن دعم تشرشل للصهيونية لا يمكن فصله عن سياسات الحكومة البريطانية، داعيًا إلى خطوات حاسمة كبحث تأميم النفط ومراجعة الامتيازات الأجنبية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص570). أما النائب إسماعيل الغانم فقد شنّ هجومًا شديدًا على رد الحكومة، واصفًا إياه بأنه "رشاش ماء مثلج"، في إشارة إلى برودة الموقف مقارنة بخطورة التصريحات, كما طالب محمد مشحن الحردان بإعادة النظر بالعلاقات مع بريطانيا واعتبر خطاب تشرشل نسفًا للمعاهدة. أبدى النواب الآخرون، مثل شاكر ماهر، أركان العبادي، عز الدين النقيب، وأحمد حافظ، رفضهم القاطع للتبريرات الرسمية، واعتبروا تصريحات تشرشل انعكاسًا لسياسة استعمارية خطيرة تستوجب موقفًا وطنيًا موحدًا (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص571) ، في حين أكد عبد الرزاق الشيخلي وذيبان الغبان أن المواقف البريطانية أظهرت ازدراءً واضحًا للعرب، وطالبوا بإلغاء المعاهدة وردّ حازم من الحكومة. وفي ظل هذا الضغط النيابي، وافق المجلس بالإجماع على إرسال برقية استنكار رسمية إلى مجلس العموم البريطاني، عبر فيها عن رفضه القاطع للتصريحات، معتبراً أنها تمثل انحيازاً فجاً للصهيونية وتهديدًا للاستقرار الإقليمي.على إثر الخطابات النيابية التي جاءت في سياق استنكار تصريحات رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، بادر رئيس مجلس النواب، فاضل الجمالي، إلى طلب التصويت على قرار يُعرب فيه المجلس عن استنكاره لهذه التصريحات. وقد وافق المجلس على هذا القرار بالإجماع، في خطوة عكست وحدة الموقف النيابي العراقي تجاه ما اعتُبر تجاوزًا من الجانب البريطاني بحق القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص575) في المقابل، بدا وزير الخارجية توفيق السويدي مرتبكًا في الرد، محاولًا امتصاص الغضب النيابي من خلال التأكيد على أن الحكومة شاركت في رفض التصريحات البريطانية، لكنه وصف خطابات النواب بـ"الحماسية"، وهو ما كشف عن توتر حكومي تجاه المطالبات بإلغاء معاهدة 1930 (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص576) .وقبل اختتام الجلسة، قام رئيس المجلس، فاضل الجمالي، بتلاوة نص البرقية التي تقرر إرسالها إلى مجلس العموم البريطاني، تعبيرًا عن احتجاج مجلس النواب العراقي على خطاب تشرشل في مجلس العموم البريطاني بتاريخ 11 أيار 1953. وأكدت البرقية أن هذا الخطاب قد خلّف "أسوأ الأثر في الأوساط العربية عامة والعراقية خاصة"، وأن مجلس النواب العراقي اتخذ في 19 أيار قرارًا بالإجماع يستنكر فيه هذا الخطاب، الذي اعتبره "منحازًا للصهيونية بشكل مغرض"، ومتجاهلًا لحقوق العرب في فلسطين، وهي الحقوق التي أقرتها الشرائع السماوية، والمبادئ الإنسانية، والعهود والمواثيق الدولية. وأضافت البرقية أن خطاب تشرشل يضر بالعلاقات التي تربط العراق وبريطانيا، ويُهدد السلام والاستقرار في المنطقة. وخُتمت البرقية بطلب نقل استنكار مجلس النواب العراقي إلى أعضاء مجلس العموم والحكومة البريطانية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الحادية والثبثين ، ص604).

انتقل النقاش النيابي لاحقًا إلى أداء الحكومة العراقية في المحافل الدولية، لا سيما في الأمم المتحدة، حيث تساءل النائب محمد طاهر النقشبندي عن الإجراءات التي اتُخذت لمواجهة الاعتداءات الصهيونية (زاير ، يحيى محمد ، 2006 ، ص116) ، وأكد رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي أن العراق ظل منسجمًا في دفاعه عن الحقوق الفلسطينية، رغم الضغوط الدولية وهيمنة

اللوبي الصهيوني (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة ، ص78). وقد عبّر النواب، ومنهم عبد الكريم كنه ومحمد مشحن الحردان، عن شكوكهم في جدية المواقف الرسمية، وطالبوا بتوضيحات وإجراءات ملموسة، واعتبروا أن بقاء المعاهدة البريطانية يعوق الموقف العربي الحقيقي تجاه فلسطين (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الحادية عشرة ، ص179). وفي مداخلات لاحقة، أثيرت قضايا مثل التهريب إلى إسرائيل، التي ربطها النائبان الحردان والخضيري بالضعف الأمني وتواطؤ بعض الجهات، داعين إلى تشديد الرقابة على الصادرات إلى الأردن (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة لحادية عشرة ، ص180). كما وجه عبد الكريم كنه نقدًا حادًا لجامعة الدول العربية، وطرح رؤية قومية تشمل تخصيص بند مالي لفلسطين في الميزانية العراقية، وإنشاء مراكز تدريب عسكري في القرى الأمامية، ورفض توطين اللاجئين، داعيًا إلى اتحاد عراقي-أردني لمواجهة التوسع الصهيوني (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص413).

في خضم النقاشات النيابية الحامية التي شهدها مجلس النواب العراقي خلال الفترة 1953–1955، برزت القضية الفلسطينية بوصفها محورًا مركزيًا استحوذ على اهتمام النواب، وشكلت مداخلاتهم تعبيرًا واضحًا عن مدى تفاعلهم مع تطورات القضية وموقعها من السياسة الخارجية العراقية والعربية عمومًا. وقد عكست تلك المداخلات عمق الشعور القومي والإحباط المتزايد من الأداء العربي الرسمي، إضافة إلى القلق من التوجهات الجديدة التي تمثلت في حلف بغداد ومبدأ الحياد، وما لهما من انعكاسات محتملة على الموقف من فلسطين (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص421). عبّر النائب رمزي العمري (الموصل) عن قلقه الشديد إزاء استمرار معاناة الشعب الفلسطيني، واصفًا المأساة بأنها "وصمة عار في جبين الأمة العربية"، وانتقد ما وصفه بتقاعس الحكومات العربية، وخاصة تجاه مجزرة قبية، حيث لم يسجَّل أي تدخل فعّال رغم قرب القوات الأردنية من موقع الحادث (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص422). واعتبر العمري أن ردود فعل الجامعة العربية لم تتجاوز حدود البيانات، وهو ما رسّخ لدى إسرائيل قناعة بأن الرد العربي لا يتعدى الأقوال (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص423). كما وجّه نقدًا للحكومة العراقية، مشككًا بمدى التزامها بتنفيذ ميثاق الضمان الجماعي العربي، واعتبر تخصيص مبلغ 150 ألف دينار لدعم القرى الأمامية مجرد "مورفين سياسي" لا يعالج جوهر المشكلة, وانتقد أيضًا مشروع الاتحاد العربي الذي طرحه رئيس الوزراء، واصفًا إياه بأنه طُرح بصورة مرتجلة دون تنسيق، مما أثر سلبًا على صورة العرب دوليًا، ودعا إلى موقف عربي مستقل يقطع الاعتماد على القوى الأجنبية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، 423).

وفي ذات السياق، عبّر النائبان عبد الرزاق الحمود وأحمد النقيب (البصرة) عن خيبة أملهما من السياسات العربية تجاه فلسطين. رأى الحمود أن الحكومات العربية ليست جادة في معالجة القضية، بل تتعاون مع مشاريع كوكالة غوث اللاجئين التي رأى أنها تنفذ أجندات استعمارية وصهيونية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص424). وانتقد تقاعس الدول العربية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق بعودة اللاجئين وتدويل القدس، ودعا إلى إنشاء فرق عسكرية من اللاجئين أنفسهم للدفاع عن وطنهم، مطالبًا العراق بالضغط لطرد كلوب باشا من الأردن. أما النقيب، فقد ركز على ازدواجية المعايير الدولية، منتقدًا صمت العرب عن الاعتداءات المتكررة، واقترح توجيه الموارد نحو دعم الجبهات العسكرية بدلاً من حماية الأماكن المقدسة، داعيًا الحكومات العربية إلى إثبات صدقها بالأفعال (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص425). من جهته، أبدى النائب توفيق السمعاني (الموصل) رؤية نقدية شاملة للتاريخ العربي الحديث، حيث رأى أن الاعتماد على الغرب منذ الحرب العالمية الأولى كان خيارًا خادعًا أفضى إلى الكوارث، وعلى رأسها ضياع فلسطين. ونددّ بتخبط العرب، مشيرًا إلى رفضهم الكتاب الأبيض البريطاني ثم قرار التقسيم دون تقديم بدائل. وانتقد الاكتفاء بالمساعدات الرمزية، واعتبر أن جوهر النكبة هو غياب التخطيط الواقعي، داعيًا إلى إعادة النظر في السياسات المعتمدة (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص426). في مداخلة قوية، عبّر النائب عبد الرزاق الشيخلي عن رفضه لاستغلال القضية الفلسطينية من قبل بعض المتاجرين بها، مشيرًا إلى فساد حملات التبرعات، وغياب الشفافية في صرف الأموال. وأكد أنه لن يوافق على أي مخصص مالي ما لم تُحدد آلية صرفه بدقة، حرصًا على نقاء الدعم للقضية الفلسطينية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص427).

أما النائب شاكر ماهر (بغداد) فقد طرح رؤيتين للتعامل مع الواقع العربي، رافضًا التدخل السلمي من خلال الحكومة، ومشككًا في فعالية الجامعة العربية، محمّلًا إياها مسؤولية النكبة، وداعيًا إلى انتهاج سياسة وطنية مستقلة تضع مصلحة العراق أولًا (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعةعشرة ، ص428). وقد ردّ رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي على هذه المداخلات مؤكدًا أن الحكومة تأخذ الانتقادات بعين الاعتبار، مشددًا على أن الدفاع عن فلسطين يجب أن يكون خالصًا بعيدًا عن المصالح

الشخصية، وأن الوحدة العربية والاستعداد العسكري هما السبيل الحقيقي للإنقاذ (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص429). وأشار إلى أن العراق تحمّل تبعات اقتصادية جسيمة، مثل قطع النفط عن الدول الداعمة لإسرائيل، لكنه لا يستطيع وحده مواجهة التحديات دون تضامن عربي فعلي. في مداخلة لاحقة، عاد النائب رمزي العمري ليعرب عن استيائه من تجاهل الجمالي لأسئلته، متهمًا الحكومات العربية بالمسؤولية عن نكبة 1948، ومشككًا في استعداد العراق العسكري، داعيًا إلى موقف عربي صريح تجاه أمريكا وبريطانيا، ومستخدمًا ورقة النفط كورقة ضغط استراتيجية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة السابعة عشرة ، ص430).

وشارك توفيق السمعاني مرة أخرى في الجلسات، منتقدًا ضعف الإشارة لفلسطين في خطاب العرش، وتساهل العراق مع قرارات الأمم المتحدة التي لم تحقّق شيئًا للاجئين. ودعا إلى إجراءات عملية تعيد للعرب كرامتهم (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الخامسة ، ص53). وقد أثارت سياسة الحياد جدلاً واسعًا داخل المجلس. إذ رأى النائب حسن عبد الرحمن (البصرة) أن الحياد موقف حكيم ما دامت فلسطين تنزف، بينما اعتبر النائب توفيق الفكيكي أن الحياد دون قوة هو خرافة، مشبهًا إياه بالذل والموت البطيء (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص179). ووافقه الرأي النائب أحمد العامر (البصرة) الذي شدد على ضرورة وضع خطة دفاعية واقعية، ورفض التعويل على التحالفات أو الضمانات الخارجية، كما انتقد نشاطات بعض الشخصيات المشبوهة كأميل البستاني (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص182). ووجّه خليل كنه (وزير المعارف) تحذيرًا من الانجراف وراء شعارات مثل التأميم والحياد، معتبرًا أنها تُستغل من قبل الشيوعيين والصهاينة، داعيًا إلى رؤية فكرية قومية واضحة (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة العاشرة ، ص179).

كما برز في النقاش موضوع حلف بغداد ، حيث تباينت مواقف النواب حوله. فقد دافع النائب عبد الغني الدللي عن العراق ضد اتهامات "صوت العرب"، مؤكداً أن العراق لا يزال ملتزمًا بعروبته. بينما أعرب النائب فاضل معله (الديوانية) عن خيبة أمله من ضعف الحلف في معالجة قضية فلسطين (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة الحادية والعشرين ، ص455). ورأى النائب علاء الدين الوسواسي أن على الغرب أن يثبت حسن نواياه تجاه العرب إذا أراد بناء تحالفات حقيقية. وعبّر النائب عبد المحسن الدوري عن تحفظه العميق، منتقدًا قبول العراق مقررات الأمم المتحدة لعام 1947، وداعيًا إلى التريث في أي حل للقضية الفلسطينية، وعدم القبول بأي صلح مع إسرائيل (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص122).

أما برهان الدين باش أعيان (وزير الخارجية) فقد أوضح أن حلف بغداد لم يُنشأ لحل القضية الفلسطينية مباشرة (النوري ، جليل حميد محسن ، 2000) ، بل لتنظيم العلاقة مع المعسكر الغربي، مع تأكيده على التزام العراق بالموقف العربي. وتواصلت المداخلات، حيث أشار النائب محمد الجليلي إلى ضعف المكاسب الدبلوماسية، وانتقد أداء الخارجية العراقية في مواجهة الدعاية الصهيونية، وطالب بتوحيد الصف العربي (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص126). فيما شدد النائب مصلح النقشبندي (الموصل) على أن وجود إسرائيل هو التهديد الأكبر، وأن الحلف يجب أن يُستخدم لخدمة فلسطين لا لتقييد العراق (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص131). وتساءل النائب حسن عبد الرحمن عن جدوى الحلف في ظل التزام أمريكا وإسرائيل بسياسات معادية للعرب (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص133). وأوضح وزير المالية خليل كنه أن الحلف لا يشكّل عائقًا أمام العمل العربي المشترك، وأكد رئيس الوزراء أن الهدف الأساسي هو حماية العراق، مع استعداد الحكومة لتوظيف الحلف في خدمة فلسطين إذا تحقق توافق عربي (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص134). ودعم هذا التوجه النائب رزوق غنام (بغداد)، الذي أشار إلى أن الحلف يضم دولاً إسلامية يمكنها دعم العرب (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص139).

واختُتمت المناقشات بمداخلة النائب سلمان الشيخ داود، الذي أكد أن فلسطين أمانة في أعناق العرب، مشيدًا بدور العراق والأسرة المالكة، ورافضًا قرار التقسيم وازدواجية الأمم المتحدة، معتبراً أن التحول في موازين القوى، لا سيما بفضل مصر، فرصة يجب اغتنامها، مؤكدًا أن العراق لا يزال ملتزمًا بالقضية رغم انضمامه للحلف، لكنه تساءل عن مدى الفائدة المتحققة فعليًا (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص141).

تسارعت تطورات القضية الفلسطينية بالتزامن مع تحولات كبيرة في السياسة العراقية، أبرزها الانخراط في ميثاق بغداد وتصاعد الانقسام العربي. وخلال هذه المرحلة، احتلت القضية الفلسطينية موقعًا مركزيًا في النقاشات النيابية العراقية، حيث عبّرت مداخلات النواب عن رؤى متباينة بشأن دور العراق في مواجهة المشروع الصهيوني والعلاقة مع المعسكرين الغربي

والشرقي، إضافة إلى كيفية تحقيق الوحدة العربية وتحرير الأرض الفلسطينية (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص142).

في بداية هذه المرحلة، ومع توقيع العراق على ميثاق بغداد، برزت أصوات نيابية ناقدة ربطت بين الانضمام إلى هذا الحلف وتراجع الدعم الرسمي لفلسطين. فقد عبّر النائب سامي باشعالم، نائب الموصل، عن رفضه لما اعتبره مواقف مترددة تجاه "الجولة الثانية لاسترداد الحق في فلسطين"، محذرًا من أن سياسة الحياد والانخراط في أحلاف غربية تتناقض مع الانتماء القومي للعراق وفي المقابل، دافع نوري السعيد عن الحلف، مؤكدًا أنه لا يتعارض مع الالتزامات العربية، وأن موقف العراق من فلسطين لم يتغير (الدوة الثالثة عشرة ، الجلسة التاسعة ، ص144). وقد أشار النائب صادق البصام إلى أن الحلف قد يسهم في تمزيق الصف العربي، واتهم الغرب بدعم إسرائيل ومنع تسليح العرب، معتبراً ذلك محاولة لفرض صلح غير عادل (الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة العاشرة / ص151_152) .

وفي عام 1956، شكّل العدوان الثلاثي على مصر نقطة تحول مهمة في الخطاب النيابي، إذ تصاعدت اللهجة المناهضة للمشروع الصهيوني وللدول الغربية الداعمة له (إبراهيم ، حسن أحمد ، ص136). فقد أكد النائب محمد فاضل الجمالي أن قرار الحكومة العراقية بقطع النفط عن حيفا يمثّل تضحيات ملموسة، داعيًا إلى استخدام العلاقات مع الغرب لكشف زيف الادعاءات الصهيونية (ملفات البلاط ، ص6). وفي الوقت نفسه، أثار النواب تساؤلات حول صفقات الأسلحة الغربية مع إسرائيل، حيث تساءل حسن عبد الرحمن عن هذه الصفقات وتبعاتها، في حين عبّر النائب شاكر ماهر عن قلقه من الموقف السوفيتي الذي بدأ يروّج للتسليم بوجود إسرائيل كأمر واقع. ورد وزير الخارجية إبراهيم باش أعيان على هذه الانتقادات مؤكدًا أن العدوان الإسرائيلي كشف زيف الادعاءات حول الاستقرار والسلام، وأن الأمم المتحدة أسهمت في خلق إسرائيل على حساب شعب آخر (الدورة الخامسة عشرة ، الجلسة السادسة عشة ، ص306). مع تقدم السنوات، برزت في عام 1957 مداخلات نيابية تناولت تناقض المواقف العربية، والبيانات الصادرة باسم حلف بغداد، وخاصة بيان أنقرة الذي لم يُشر صراحة إلى فلسطين بل اكتفى بالحديث عن "ضمان الحقوق المشروعة" (الدورة الخامسة عشرة ، الجلسة السادسة عشرة ، ص310). وقد أثار هذا البيان حفيظة عدد من النواب، وعبّر توفيق المختار عن موقف واضح وصريح واصفًا إسرائيل بـ"داء الشرق الأوسط" (الحمدي ، صبري فالح ، 2001 ، ص343). فيما أشار مصلح النقشبندي إلى أن فلسطين ليست مجرد قضية سياسية، بل هي قضية قومية ووجدانية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكرامة العرب وشرفهم (الحمدي ، صبري فالح ، 2001 ، ص245).

وفي أواخر عام 1957، تبنّت حكومة عبد الوهاب مرجان خطابًا أكثر وضوحًا تجاه إسرائيل (ملفات البلاط ،311/5716) ، حيث أعلن رئيس الوزراء في إحدى جلسات المجلس أن من يعقد صلحًا مع إسرائيل لا يستحق الحياة، مؤكدًا على أن العراق مستعد للتضحية بكل شيء من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية (جريدة الأخبار ، 15 كانون الثاني ، 1958). وفي نقاشات الموازنة العامة لعام 1958، شدد النائب عبد المجيد محمود على أن إسرائيل ما كانت لتقوم لولا الدعم الغربي، وأن العرب لن يتوقفوا عن مقاومة الاستعمار، سواء في فلسطين أو الجزائر (الدورة الخامسة عشرة ، الجلسة الثانية عشرة ، ص188_189). أما فاضل معله، نائب الديوانية، فقد انتقد ما وصفه بالتكرار الممل في الخطاب السياسي، ودعا إلى رؤية عملية واضحة تُطرح على بقية العرب ضمن إطار جماعي يعيد ترتيب أولويات الصراع (الدوة الخامسة عشرة ، الجلسة الحادية عشرة ، ص169). وذهب النائب زياد العسكري إلى اعتبار الاتحاد السوفيتي غير جاد في مساندة فلسطين، مشيرًا إلى أن هذه القضية تُستغل في إطار صراع النفوذ الدولي (الدورة الخامسة عشرة ، الجلسة الحادية عشرة ، ص171). كما أشار فيصل الدملوجي إلى تناقض الغرب الذي يدعي الدفاع عن الحريات والديمقراطية بينما يدعم الاحتلال الصهيوني، مؤكدًا أن العالم العربي بات يعي زيف هذه الشعارات (الدورة الخامسة عشرة ، الجلسة الحادية عشرة ، ص174).

الخاتمة

استنادًا إلى التحليل المفصل لمداولات مجلس النواب العراقي خلال الفترة 1948-1958، يتضح أن النواب لعبوا دورًا فاعلًا في التأثير على السياسة الوطنية تجاه القضية الفلسطينية بعد النكبة. فقد عبر مجلس النواب بوضوح عن رفضه لأي سياسات تضر بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وخاصة في ما يتعلق بقضية إسقاط الجنسية عن الفلسطينيين المقيمين في العراق، مما يعكس وعيًا نيابيًا بأبعاد القضية الإنسانية والسياسية. كما كانت مواقف النواب متأثرة بالتطورات الإقليمية والدولية، حيث أُثيرت قضايا التصريح الثلاثي الشهير وتصريحات تشرشل التي كانت تشكل تحديًا للثوابت العربية. لم يكتفِ المجلس النيابي بالرفض السياسي بل سعى لتفعيل مواقف أكثر حزمًا، خصوصًا في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، معتبرًا ذلك تهديدًا

لوحدة الأمة العربية ومصالحها. كما أثار النواب مخاوفهم من انعكاسات انضمام العراق إلى حلف بغداد، الذي كان يُنظر إليه باعتباره عاملًا معقدًا في الموقف العراقي من القضية الفلسطينية، وترك أثرًا على العلاقات العربية الداخلية. في الختام، يظهر البحث أن مجلس النواب العراقي لم يكن مجرد جهة تشريعية تقليدية، بل كان منصة حيوية تعبر عن الرأي الشعبي وتؤثر في صنع القرار السياسي الوطني، مؤكدة موقفًا داعمًا ومتضامنًا مع القضية الفلسطينية في وجه التحديات الإقليمية والدولية. وتدعو الدراسة إلى أهمية استمرار البحث في دور البرلمان العراقي في الفترات التالية لفهم تطور المواقف والسياسات الرسمية.

التعاريف :

- خطاب العرش : هو الخطاب الذي تقدمه الحكومة ، ويلقيه الملك او من ينوب عنه في افتتاح كل اجتماع اعتيادي او غير اعتيادي لمجلس النواب ، ويتضمن انجازات الوزارة وهو من ضمن الحقوق المخولة بموجب القانون الاساسي . (خدوري ، مجيد ، 1938 ، ص24) .
- محمد مهدي كبة : ولد في سامراء عام 1900 ، وحصل على معارفه الاولى فيها ، عُرف بنشاطه الوطني إذ كان من المؤسسين للحزب الوطني العراقي عام 1928 ، ونادي المثنى بن حارثة الشيباني عام1934 ، وانتخب عضواً في مجلس النواب عام 1938 ، كما كان من المؤسسين لحزب الاستقلال عام 1946 ، اختير وزيراً للتموين في وزارة محمد الصدر (28 كانون الثاني 1948) بعد وثبة كانون الثاني 1948 ، استمر في نشاطه السياسي حتى تقاعده في عام 1959 ، وتوفي في بغداد عام 1984 (الجبوري ، حامد قاسم محمد موسى ، 1997) .
- صالح جبر (1996-1957) ولد في الناصرية من عائلة متواضعة درس في المدرسة الرشدية في الناصرية ثم في المدرسة الجعفرية 1919 - أكمل دراسته الثانوية في بغداد دخل مدرسة الحقوق عام 1921 وتخرج منها عام 1925 ، كانت له مؤهلات جيدة استطاع أن يتحول من موظف بسيط إلى رئيس وزراء وزعيم سياسي عين حاكماً على النجف وكربلاء وأصبح نائباً في مجلس النواب 1930 و 1931 و 1932 و 1937 ومتصرفاً لكربلاء عام 1935 ثم مديراً للكمارك سنة 1937 ثم متصرفا للبصرة عام 1941 - أصبح وزيراً للمعارف 1938 و 1939 ثم رئيساً للوزراء عام 1948 . توفي في عام 1957 . (السعدي ، فاطمة صادق عباس, 2005).
- معاهدة بورتسموث : هي المعاهدة التي عقدت بين العراق وبريطانيا وجرى التوقيع عليها في ميناء بورتسموث البريطاني على البارجة البريطانية فكتوريا 15 كانون الثاني 1948 ونصت على السماح للجيوش البريطانية الدخول بدخول العراق كلما اشتبكت في حرب مع الشرق الاوسط وان يقدم العراق كل التسهيلات والمساعدات اللازمة في اراضيه (حميدي ، جعفر عباس, 1975, ص518) .
- الملك عبد الله بن الحسين (1882- 1951) ولد في مكة وهو الابن الثاني للشريف حسين ، درس في استانبول وشارك والده في النشاط السياسي ، أصبح عضواً في مجلس المبعوثان عن الحجاز ، فاوض بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى وشارك أبيه في الثورة ، قاد الحملة العسكرية لإنقاذ عرش أخيه الملك فيصل في سوريا ، واستقر في شرق الأردن بناءاً على طلب بريطانيا وأسس إمارة شرق الأردن و أصبح ملكاً عليها في عام 1946 ، اغتيل في 20 تموز 1951 في مدينة القدس ، (فرسا، مصطفى ، 1961)؛ (البنداري احمد مري حسن ،2006، ص42).
- عبد الإله بن علي (1913-1958) ولد في الطائف عام 1913 في بيت جده لأمه عبد الله باشا ثم أرسل إلى مكة وعاش تحت حكم جده الشريف الحسين وتعلم فيها حتى عام 1919 غادر إلى الشام عام 1920 وعمره ست سنوات وبقي في سوريا مدة حكم فيصل عاد إلى مكة بعد نهاية حكم فيصل في سوريا رحل إلى جدة في 1924 ثم إلى بغداد 1925 درس في كلية هارو ولكنه لم يكمل دراسته وعاد إلى العراق بعدها أصبح وصياً على العرش بعد وفاة الملك غازي 3نيسان 1939 وبقي وصياً حتى 1953 , قتل في 14 تموز 1958 هو والعائلة المالكة , (الخماسي عبد الهادي كريم سلمان, 2001).
- موحان الخيرالله (1900-1956) ولد في البصرة اصبح عضو في المجلس التأسيسي العراقي ونائبا عن لواء المنتفك عام 1924 استقال منه ثم انتخب في المجلس النيابي نائبا عن نفس اللواء في دورات متعددة , (التميمي ، عبد الرحمن جدوع سعيد , ص56) .
- حسين جميل : ولد في بغداد عام 1908 ، اتم دراسته في كلية الحقوق في دمشق عام 1930 ، ساهم في تأسيس جريدة الاهالي ، ومن مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي مع كامل الجادرجي عام 1946 ، واصبح سكرتيراً عاماً للحزب ، انتخب عضواً في مجلس النواب خلال الاعوام (1947 ، 1948 ، 1954) ، وعين وزيراً للعدلية في وزارة علي جودت الايوبي عام 1949 ، وانتخب نقيباً للمحامين العراقيين للمدة 1953 – 1957، وامينا عاماً لاتحاد المحامين العرب للمدة 1956- 1958 ، (الساعدي ، بشرى سكر خيون, 2004).

- عبد الرزاق الحمود من الاسر الزبيرية تولى عدة مناصب منها نائبا للبصرة في البرلمان , وكان من الذين تركوا العراق منذ انقلاب 14 تموز 1958, وانتقلوا الى المملكة السعودية , (الصائغ ، عبد الرزاق عبد المحسن, 1985, ص255) .
- مجلس الامة : يتألف من مجلسي النواب والاعيان فمجلس النواب عبارة عن هيئة تمثيلية بنتخبها الشعب , اما مجلس الاعيان فهو مجلس تكميلي بعين اعضائه من لدن الملك ولا يتجاوز عددهم ربع عدد اعضاء مجلس النواب , ولمجلس الامة حق وضع القوانين والغائها وتقديم اللوائح الى مجلس النواب, (فوستر ، هنري, , 1989, 310/2).
- مزاحم الباجه جي ولد عام 1890 ، انتخب نائباً عن الحلة في المجلس التأسيسي عام 1924 ، وهو سياسي 1470 ودبلوماسي عراقي ، أصبح وزيراً للعدل وممثل سياسي للعراق في لندن ووزيراً للداخلية عام 1931 ومندوباً للعراق في عصبة الأمم وأصبح رئيساً للوزراء عام 1948 ، توفي في جنيف عام 1982. (صغير ، فهد امسلم, 2012).
- مؤتمر اريحا: عقد في الاول من كانون الاول حضره نخبه من زعماء الضفة الغربية وقرروا توحيد الضفة الغربية مع المملكة الاردنية, لمزيد من التفاصيل عن مقررات مؤتمر اريحا, (العرجة ، زياد عطا , 2015, ص457) .
- محمد حديد : ولد في الموصل عام 1907 ، واكمل دراسته الابتدائية فيها ، بينما اكمل دراسته الثانوية في لبنان، وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من كلية لندن للاقتصاد عام 1931 ، ساهم في تأسيس جماعة الاهالي عام 1932 واشترك في جميع نشاطاتها ، انتخب نائباً لرئيس الحزب الوطني الديمقراطي عام 1946 ، واستوزر في وزارة التموين في عهد جكومة نوري السعيد عام 1946 ، وشغل منصب وزير المالية في عهد عبد الكريم قاسم ، كما انتخب عضواً في المجلس النيابي لاكثر من دورة ، توفي في لندن عام 1999. (المحمداوي ، غصون مزهر حسين ، 2001).
- جامعة الدول العربية: وهي منظمة دولية اقليمية تأسست في 22اذار 1945 ضمت الدول(العراق ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن) والهدف منها تحقيق التعاون العربي في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية , (عبد ، عبدالله كاظم, 2007, ص3-5).
- فائق السامرائي (1908–1979) هو محامٍ وسياسي عراقي، ولد في العمارة. برز في النشاط الوطني مبكرًا وشارك في تأسيس حزب الاستقلال عام 1946، وانتُخب نائبًا في البرلمان، واعتقل أكثر من مرة بسبب مواقفه المعارضة للحكومات المتعاقبة. شغل منصب نقيب المحامين وسفير العراق في القاهرة، وتوفي في بغداد عام 1979, (التميمي ، امينة داخل شلش, 2000).
- محمد صادق البصام (1899-1960) ولد في بغداد عام درس في المدرسة الجعفرية وبعدها الإعدادية الملكية ,أنتخب نائباً عن الكوت 1937 و عن بغداد 1939 فوزيراً للاقتصاد 1939 وللمعارف 1940 وعضو مجلس الأعيان 1941 إلى 1949 , عين وزيراً للدفاع في 26حزيران1948 واستقال في 27 أيلول 1948 ,أنتخب نائباً عن بغداد 1953 و1954 و1958 , توفي في بغداد في 27 آذار 1960 ,(الهاشمي ، حيدر طالب حسين ،2000) .
- محمد فاضل الجمالي (1903 – 1997) ولد في بغداد لأسرة دينية ودرس في مدارس الاليسانس عين معلماً سنة 1918 أوفد إلى الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على البكالوريوس وحصل على الدكتوراه من كولومبيا في التربية , تقلد مناصب رفيعة في العهد الملكي أهمها وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء, توفي في عام 1997 , (الهاشمي، رحيم كاظم محمد, , 1997).
- إسماعيل صفوت باشا :هو ضابط عراقي بارز من مواليد الموصل عام 1895، تلقّى تعليمه العسكري في إسطنبول، وشارك في الحرب العالمية الأولى في جبهات مختلفة، ثم في ثورة العشرين، ما اضطره للجوء إلى سوريا. التحق بكلية الأركان في بغداد عام 1930، وتدرج في الرتب العسكرية حتى أصبح لواءً. برز دوره خلال حرب فلسطين 1948 حين عُيّن من قبل جامعة الدول العربية عضوًا في اللجنة العسكرية العربية، ثم أصبح قائدًا عامًا للقوات العربية في فلسطين. تولّى لاحقًا قيادة الفرقة الثانية في الجيش العراقي، وأحيل إلى التقاعد عام 1951، وتوفي عام 1972, (عبد الوهاب ، سمية , 2015).
- عبد الكريم كنة ولد في بغداد عام 1920، درس في كلية الحقوق، انتخب نائباً عن بغداد في حزيران 1948 وكانون الثاني 1953 وحزيران 1954 وأيلول 1954 ونيسان 1958 إلى ثورة 14 تموز 1958 اعتقل بعد ثورة تموز 1958 ومن بعدها تم الافراج عنه، توفي عام 1983 في بغداد ، (بصري مير , 2004، من 156).
- توفيق السويدي: ولد في بغداد عام 1892 ودرس في مدارسها ، أكمل دراسته الثانوية والجامعية في اسطنبول وباريس ، شغل العديد من المناصب الوزارية ، وأسندت إليه رئاسة الوزراء للمرة الأولى في 28 نيسان عام 1929 ، انتخب نائباً عن بغداد ، عين عضواً بمجلس الأعيان عام 1947، (الفهد ، زاير انفع, 1990).
- عبد الوهاب مرجان: ولد في الحلة في 1909تنقب في دراسته بين العراق ولبنان اكمل الحقوق في الجامعة الامريكية ببيروت , تنقل في عدة وضائف حكومية انتخب في مجلس النواب لدورات عدة وعين رئيسا له وشغل مناصب وزارية عدة وفي عام 1957عين رئيسا للوزراء, (المعموري ، حسن احمد ابراهيم,2007) .

- نصرت الفارسي: عراقي بارز، وُلد عام 1894، وبرز في الحياة السياسية والإدارية خلال العهد الملكي. شغل مناصب متعددة في الدولة، منها عضوية مجلس النواب ومواقع وزارية، وكان له دور في رسم السياسات الداخلية، إلى جانب مشاركته في عدد من القضايا الوطنية. امتاز بالحكمة الإدارية والحنكة السياسية، وظلّ فاعلًا في الساحة السياسية حتى وفاته عام 1958. (جابر ، عباس كاظم ، 2011).
- محمد رضا الشبيبي (1889) (1965) سياسي وشاعر وأديب، ولد في النجف، ينحدر من أسرة علمية أكثر أبنائها رجال علم ودين وأدب، أشترك في الجبهة الشعبية مع المجاهدين العراقيين لوقف زحف - الانكليز المحتلين، شغل أول منصب وزاري عام 1924 في حكومة ياسين الهاشمي عندما تولى وزارة المعارف، عاد ليشغل هذا المنصب أربع مرات (1935) ، 1938، 1941 1948)، تمتع بعضوية مجلس النواب عدة مرات وفاز برئاسته أكثر من مرة وآخرها 1944، اختير عضواً ورئيساً لمجلس الأعيان عام 1937، (شناوة ، علي عبد ، 1995).
- الاتفاقية الجوية بين العراق وباكستان: اتفاقية عقدت في بغداد بتاريخ 20 حزيران 1950، بين حكومة المملكة العراقية والجمهورية الباكستانية، لتنظيم وتسيير خطوط جوية بين البلدين بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وتوثيق العلاقات الثنائية، وذلك استناداً إلى اتفاقية شيكاغو للنقل الجوي الدولي، وصادق عليها العراق بالقانون رقم (47) لسنة 1950, (العقيلي ، طارق مجيد تقي , 2003, ص91).
- البيان الثلاثي : هو التصريح الأمريكي البريطاني الفرنسي المشترك الصادر في 25 أيار1950 كرد فعل على معاهدة الدفاع العربي المشترك التي عدتها الدول الثلاث موجهة ضد ألكيان الصهيوني وكان الغرض منه تطمين الكيان واثبات وجوده في الشرق الأوسط, (السروجي ، محمد محمود, 2005, ص424) .
- محمد صديق شنشل (1910–1990): سياسي قومي عراقي من الموصل ، درس القانون في بغداد ودمشق وباريس. شارك في ثورة 1941 مديرًا للدعاية العامة في حكومة رشيد عالي الكيلاني، وسُجن بعدها خمس سنوات. من مؤسسي حزب الاستقلال عام 1946، وانتُخب نائبًا عن الموصل، ووزيرًا للإرشاد في حكومة عبد الكريم قاسم، عُرف بتوجهاته القومية ومناهضته للاستعمار والصهيونية. (العبيدي ، سمير عبد الرسول عبد الله, 1997).
- توفيق الفكيكي (1903-1969) , ولد في بغداد وتخرج من دار المعلمين الابتدائية عين معلما ثم التحق بكلية الحقوق وبعد تخرجه منها مارس المحاماة ثم عين قاضيا في النجف وسامراء واثناء وجوده في النجف درس الفقه والمنطق له العديد من الكتب والمؤلفات , (موسوعة اعلام العرب في القرن التاسع عشر في القرن التاسع عشر والعشرين, 2000, ص104)
- جميل الاورفه لي: ولد في بغداد وتخرج من كلية الحقوق العراقية عام 1930, وهو من رجال القانون البارزين , انتخب نائبا عن لواء ديالى في مجلس النواب للاعوام 1953-1954-1958, تقلد مناصب عديدة منها وزيرا للعدل عام 1953,ووزيرا للمعارف عام 1954, ثم وزيرا للزراعة 1957-1958, (الورد ، باقر امين, 1978, ص220-221).
- ذيل لائحة مرسوم اسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الراغب باختيار منه على ترك العراق نهائياً بعد توقيعه على استمارة خاصة امام الموظف الذي يعينه وزير الداخلية، ويعطي اليهود الهاربين الراغبين بالعودة مهلة شهرين وفي حالة عودتهم تسقط منهم الجنسية العراقية . (د.ك. و - ملفة ج/ ١/٣ قرار مجلس الوزراء العراقي، الرقم ٩٦٦ ، بتاريخ ٥/٣/١٩٥١م و ١٠ ، ص ٢٧).
- تجميد الاموال Freezing of account: اصطلاح متداول في علم الاقتصاد والمال له مغزى سياسي على الاجراء الذي تلجا اليه الدول او المصارف بعدم الافراج عن الارصدة المالية وايقاف سيولتها وانتقالها وتقييد حرية السحب منها , (الكيالي ، عبد الوهاب, 1974ص 144).
- رفائيل بطي : ولد في الموصل عام 1901، حصل على شهادة الحقوق عام 1929 ، عمل في ميدان الصحافة ، أنتخب نائباً في المجلس النيابي عام 1935 وجدد انتخابه لعـدة دورات, (الجبوري ، كامل سلمان, , 2003,ص400).
- ونستون تشرشل (Winston Churchil) : سياسي بريطاني من المحافظين ولد عام 1873, دخل البرلمان عام 1900, وعين وزيرا للتجارة 1908 ثم وزيرا للداخلية والبحرية عند نشوب الحرب العالمية الاولى , وشغل عدة مناصب وزارية اخرى , وفي عام 1940 دعي لرئاسة الوزارة القومية التي قادها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية , توفي عام 1965, (القريشي ، محمد يوسف ابراهيم, ص78).
- علي جودت الأيوبي (1886-1969)ولد في الموصل ودرس بها وتخرج من المدرسة العسكرية العثمانية سنة 1906التحق بجيش الشريف سنة 1916 , تسلم مناصب عليا في العهد الملكي منها وزارة المالية والداخلية والخارجية فضلاً عن رئاسة الحكومة , أصبح نائباً في مجلس النواب في الدورات الثالثة والخامسة والتاسعة ورئيساً للمجلس سنة 1935 , (الخفاجي جمعه فرحان عليوي , 1997).

- خليل كنه: من مواليد محافظة الانبار 1910 اكمل دراسته الابتدائية في بغداد والثانوية في الجامعة الامريكية في بيروت تخرج من كلية الحقوق العراقية 1932 وبسبب نشاطه الوطني اعتقل 1920-1941 , عين وزيرا للمعارف ووزيرا للمالية عقد الخمسينات من القرن العشرين انيطت له رئاسة مجلس النواب عام 1958, حميد المطبعي , (موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين , 1995, ص237).
- ميثاق بغداد : سمى أيضاً بـ حلف بغداد أبرم في 24 شباط 1955 بين العراق وتركيا وقد انضمت إليه فيما بعد 1523 باكستان وإيران وبريطانيا ، وقد تأسس الميثاق استناداً إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة ، وكان الهدف منه إحاطة الاتحاد السوفيتي بمجاميع من الأحلاف السياسية والعسكرية بغية احتواء خطره المتعاظم ، لم يدم عمر الميثاق طويلاً سوى أربع سنوات ، فبعد انبثاق ثورة 14 تموز 1958 قرر العراق الخروج منه فبدل اسمه إلى الحلف المركزي (السنتو). (توفيق ، صبحي ناظم ، 2002 ، ص 8-9)
- العدوان الثلاثي على مصر " وهو العدوان الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني ضد مصر في 28 تشرين الأول 1956. بعد اجتماع بين رئيس الوزراء البريطاني أيدن ورئيس الوزراء الفرنسي جي موليه في 16 تشرين الأول 1956 وتم الاتفاق مع الكيان الصهيوني في 22 تشرين الأول 1956 بسبب تأميم مصر لقناة السويس . (النعيمي ، خليل زكي ، 2005، ص 148-150).

المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق غير المنشورة

1. د.ك. و - ملفة ج/ ١/٣ قرار مجلس الوزراء العراقي، الرقم ٩٦٦ ، بتاريخ ٥/٣/١٩٥١م و ١٠ .
2. د.ك.و, الوثائق البريطانية , ملفة رقم 443, كتاب من ديوان مجلس الوزراء الى دار الاعتماد البريطاني في 30 حزيران 1930, وثيقة رقم 10.
3. د.ك.و, ملفات البلاط , 311/5716, كتاب مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية العدد 3607, وثيقة 25.
4. د.ك.و, ملفات البلاط ,311/2638 , المشروع الامريكي بشان قضية فلسطين , وثيقة 2.

ثانيا: الوثائق المنشورة

محاضر مجلس النواب العراقي

1. م.م.ن , الدورة الانتخابية الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة الاولى .
2. م.م.ن , الدورة الانتخابية الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة الحادية عشرة .
3. م.م.ن , الدورة الانتخابية الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة الخمسين , 9 حزيران 1949.
4. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة , الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة (7) 12 تموز 1948.
5. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة , الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة (الخامسة) 10 تموز 1948.
6. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة (الثامنة) .
7. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة (الثالثة عشرة) .
8. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة الخامسة 19 كانون الاول 1948.
9. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة الخامسة 19 كانون الاول 1948.
10. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة السادسة 11 تموز 1948,.
11. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة ،الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة التاسعة 15 تموز 1948.
12. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة (٢٤) في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ .
13. م.م.ن, الدورة الانتخابية الثانية عشرة, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة الاولى المشتركة لمجلس الامة في 21 حزيران 1948.
14. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952, الجلسة الثامنة والعشرون .
15. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952, الجلسة الرابعة والعشرون.
16. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952-1953, الجلسة الاولى .

17. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953, الجلسة الثالثة .
18. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953, الجلسة الحادية عشر .
19. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953, الجلسة الخامسة والعشرين .
20. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953, الجلسة التاسعة والعشرين .
21. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953, الجلسة الحادية والثلاثين .
22. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953, الجلسة السابعة .
23. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953-1954, الجلسة الحادية عشرة .
24. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1953-1954, الجلسة السابعة عشرة .
25. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1954, الجلسة الخامسة.
26. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1954, الجلسة العاشرة.
27. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1954-1955, الجلسة الحادية والعشرين.
28. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1955, الجلسة التاسعة.
29. م.م.ن, الدورة الثالثة عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1955-1956, الجلسة العاشرة.
30. م.م.ن, الدورة الثانية عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة الثانية عشر.
31. م.م.ن, الدورة الثانية عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة الحادية عشر.
32. م.م.ن, الدورة الثانية عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948, الجلسة السابعة عشر.
33. م.م.ن, الدورة الثانية عشر, الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1948, الجلسة التاسعة عشر .
34. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة السادسة 1949- 1950.
35. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة التاسعة1949- 1950.
36. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة العاشرة 1949- 1950.
37. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة العاشرة 1949- 1950.
38. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة السابعة عشرة 1949- 1950.
39. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة الخامسة والعشرون 1949- 1950.
40. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة التاسعة والعشرون 1949- 1950.
41. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1949, الجلسة الرابعة والاربعون 1949- 1950.
42. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1951-1952, الجلسة الثانية والاربعون.
43. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952, الجلسة الثالثة .
44. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952, الجلسة التاسعة والعشرون.
45. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952, الجلسة الثامنة عشرة.
46. م.م.ن, الدورة الثانية عشرة , الاجتماع الاعتيادي لعام 1952, الجلسة الثالثة .
47. م.م.ن, الدورة الخامسة عشرة, الاجتماع الاعتيادي لعام 1956-1957, الجلسة السادسة عشرة.
48. م.م.ن, الدورة الخامسة عشرة, الاجتماع الاعتيادي لعام 1956-1957, الجلسة الثانية عشرة.
49. م.م.ن, الدورة الخامسة عشرة, الاجتماع الاعتيادي لعام 1957-1958, الجلسة الحادية عشرة.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1. بدر ، دعاء صباح ,2016, دور نواب المنفك في مجلس النواب العراقي1946-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة ذي قار .
2. البدري ، عبد الحميد شندي عوان راضي, 2012, اراء ومواقف اسماعيل الغانم 1932-1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية الاساسية , الجامعة المستنصرية .
3. البكاء ، طاهر خلف, 1983, مشاريع تقسيم فلسطين 1936-1948, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد, كلية الاداب.
4. البنداري ، احمد مري حسن ، الملك عبد الله بن الحسين ودوره في تاريخ الاردن المعاصر 1946-1951، رسالة ماجستير ، غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.

5. التكريتي ، سمير عبد الوهاب عبد الكريم, 1987, العراق والقضية الفلسطينية 1948-1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب , جامعة بغداد.
6. جابر ، عباس كاظم ، 2011، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894 - 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.
7. الجبوري ، حامد قاسم محمد موسى ، 1997، محمد مهدي كبة حياته ودوره السياسي في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية - ابن رشد .
8. الخفاجي ، جمعه فرحان عليوي , 1997 , علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1958 , أطروحة دكتوراه , غير منشورة ،جامعة بغداد : كلية التربية , ابن رشد.
9. الدليمي ، علي حسين, 1999, الخلافات العراقية المصرية بجامعة الدول العربية 1945-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة الانبار.
10. رشيد ، مهند كاظم, 2011, الجيش العراقي وتطوره وأثره السياسي 1941 – 1958 , رسالة ماجستيرغير منشورة, جامعه الكوفة, كلية الآداب.
11. زاير ، يحيى محمد , 2006 ، القضية الفلسطينية وهيئة الامم المتحدة 1947-1056 , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الاداب , جامعة بغداد .
12. الساعدي ، بشرى سكر خيون, 2004, حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1954, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية ابن الرشد , جامعة بغداد.
13. السعدي ، فاطمة صادق عباس, 2005, صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957, رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة المستنصرية, كلية التربية.
14. شناوة ، علي عبد ، 1995، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد.
15. صغير ، فهد امسلم, 1989, مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية , 1934-1938, اطروحة دكتوراة , كلية التربية , جامع المستنصرية, 2012 .
16. طاهر ، راضي دواي, 2012, موقف المملكة الاردنية الهاشمية من القضية الفلسطينية 1948-1967, اطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية , جامعة المستنصرية .
17. العارضي ، عادل غانم حسن , 2018, سياسة العراق الخارجية في ضوء محاضر مجلس النواب العراقي 1939-1958, اطروحة دكتوراه غير منشوره , كلية التربية, جامعة القادسية.
18. عبد ، عبدالله كاظم , 2007, دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الآداب ,جامعة بغداد .
19. العبيدي ، سمير عبد الرسول عبد الله, 1997, محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية كلية الاداب , جامعة بغداد.
20. العقيلي ، طارق مجيد تقي, 2003, العلاقات العراقية الباكستانية 1947-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات والسياسة الدولية , الجامعة المستنصرية .
21. الفهد ، زاير انفع , 1990, توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية 1945-1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية , جامعة البصرة.
22. المحمداوي ، غصون مزهر حسين ، 2001، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة (1926 – 1958) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد.
23. المحمدي ، عدي حميد فهد حايف,2011, دور نواب الدليم في البرلمان العراقي 1925-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة الانبار .
24. محي الدين ، جهاد مجيد ، 1971، حلف بغداد ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب .
25. المعموري ، حسن احمد ابراهيم , 2007, عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام 1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة بابل .
26. الموسوي ، حميد رزاق نعمه , 1997, دور نواب البصره في المجلس النيابي1925-1958, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب , جامعة البصرة.

27. ناجي ، خضير عباس, سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 1952-1957 عهد إيزنهاور في فترته الرئاسية الأولى, رسالة ماجستير غير منشورة , معهد التاريخ العربي والتراث العلمي.
28. نذير ، عدنان سامي, دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي1925-1958, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة الموصل, كلية الاداب .
29. نعيمة ، رنا عاصي, دور نواب لواء العمارة في مجلس النواب العراقي 1939-1958, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية , جامعة المثنى.
30. النعيمي ، خليل زكي، 2005 ، أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر 1952 - 1956، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا بغداد .
31. النوري ، جليل حميد محسن, 2000, برهان الدين باش اعيان ودوره السياسي في العراق حتى عام 1958, رسالة ماجستير غير منشوره , معهد التاريخ والتراث العالمي للدراسات.
32. النوري جليل حميد محسن , 2000, برهان الدين باش اعيان ودوره السياسي في العراق حتى عام 1958, رسالة ماجستير غير منشوره , معهد التاريخ والتراث العالمي للدراسات.
33. الهاشمي ، حيدر طالب حسين ،2000، صادق البصام ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ابن رشد , جامعة بغداد .
34. الهاشمي ، رحيم كاظم محمد, 1997, محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1985 , أطروحة دكتوراه , كلية التربية , جامعة البصرة.

رابعاً: الكتب

1. التميمي ، عبد الرحمن جدوع سعيد, موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية 1974-1979.
2. توفيق ، صبحي ناظم ، 2002، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية في انقرة واستانبول 1945-1957 ، بغداد ، بيت الحكمة.
3. الجبوري ، كامل سلمان, 2003, معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م. بيروت, دار الكتب العلمية.
4. الحسني ، عبد الرزاق ، 1958، العراق في ظل المعاهدات ، صيدا ، لبنان ، مطبعة العرفان.
5. الحسني ، عبد الرزاق، ١٩٨٨ ، تاريخ الوزارات العراقية ، بغداد ، ط٧ .
6. الحمدي ، صبري فالح ,2001, العلاقات الامريكية العراقية في ضوء مناقشات مجلس النواب 1945-1958, بغداد, بيت الحكمة .
7. حميدي ، جعفر عباس , 1975, التطورات السياسية في العراق 1941-1953 , النجف ، مطبعة النعمان.
8. خدوري ، مجيد ، 1938، مؤسسات العراق الدستورية والادارية والقضائية ، بغداد.
9. الخماسي ، عبد الهادي كريم سلمان, 2001, الأمير عبد الإله (1939-1958) ,عمان : المؤسسة العربية للدراسات.
10. الروسان ، ممدوح ، ١٩٧٩ ، العراق وقضايا الشرق السهل العربي القومية . ١٩٤١ ١٩٥٨ بيروت .
11. السبعاوي ، فهد عباس سليمان, 2006, العلاقات السورية السعودية 1946-1958, عمان, دار المعتز.
12. السروجي ، محمد محمود , 2005, سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية منذ الاستقلال الى منتصف القرن العشرين, مركز الاسكندرية للكتاب .
13. سعدي ، سعد ,1998 ، معجم الشرق الاوسط, بيروت
14. الصائغ ، عبد الرزاق عبد المحسن , 1985, امارة الزبير بين هجرتين , كويت , د . ط.
15. العرجة ، زياد عطا , 2015, العون في القانون الدستوري والتنظيم السياسي والدستوري الاردني, عمان, امواج للطباعة والنشر.
16. العكام ، عبد الأمير هادي ، ١٩٨٠ ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، بغداد , دار الحرية للطباعة .
17. فرسا ، مصطفى ،2006، مذكرات الملك عبد الله بن الحسين ، بيروت : د.م,
18. فوستر ، هنري, نشأة العراق الحديث , ترجمة: سليم طه التكريتي, بغداد : دار الشؤون الثقافية, 1989,.
19. الكيالي ، عبد الوهاب, كامل الزهيري , الموسوعة السياسية , بيروت , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1974.
20. محي الدين ، جهاد مجيد ، ١٩٨٠، العراق والسياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨) ، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي .
21. المطبعي ، حميد , 1995, موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين, بغداد , دار الشؤون الثقافية العامة.

22. موسوعة اعلام العرب ف القرن التاسع عشر في القرن التاسع عشر والعشرين , 2000,ج 1, بغداد, بيت الحكمة.
23. الورد ، باقر امين ، 1978, اعلام العراق الحديث 1869- 1969, بغداد ، ج1

خامساً: البحوث المنشوره

1. حمدان ، أحمد عوض , 2012 , الدور المصري في حرب فلسطين 1948 , مجلة جامعة الأقصى , سلسلة العلوم الإنسانية , المجلد السادس عشر , العدد الثاني , تموز .
2. عبد ، عبدالله كاظم , 2007, حسين جميل ارائه ومواقفه في مجلس النواب العراقي , بحث منشور , ابحاث ميسان , مجلة , مج 3, العدد 6.
3. عبد الوهاب ، سمية , 2015, رشيد الحاج ابراهيم ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام 1953, بحث منشور, , كلية التربية للبنات , الجامع العراقية, مجلة كلية التربية, العدد 28.
4. فاطمة فالح جاسم ، 2012, موقف نواب المنتفك من القضية الفلسطينية 1947-1958, بحث منشور, مجلة اداب ذي قار , العدد, 8, المجلد 2, كانون الاول.
5. كاظم ، حيدر عطية , الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي 1947-1954, النائب عبد الرزاق الشيخلي , مداد الاداب , مجلة, الجامعة العراقية , العدد 20 .
6. الكناني ، جلال كاظم محسن , 2023, عذراء عباس جاسم الخفاجي, مواقف واراء علي كمال عبد الرحمن من ابرز القضايا العربية 1948-1958في مجلس النواب العراقي, مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية , الجامعة المستنصرية , كلية الاداب , مجلد1, عدد 1.

الصحف:

1. جريدة الاتحاد الدستوري , بغداد , العدد275, 20 مايس 1951.
2. جريدة الاخبار , بغداد , العدد 4508, 15 كانون الثاني 1958.
3. جريدة الزمان (بغداد) العدد 4072, 24 اذار 1951
4. جريدة الوقائع العراقية, العدد 2939, 25 اذار 1951.
5. ينابيع دجلة (مجلة) , النجف الاشرف , العدد 61, 28 اذار 2014, ص126.